يضع أطراً تشريعية وبرامج تنفيذية ومسؤوليـــ

خليفة يصدر القانون الوطنـــ

■ رئيس الدولة: يستهدف الاستثمار في الإنسان ويرسخ صورة الإمارات كنموذج ملهم

■ خليفة ومحمد بن راشد حريصان على بناء مجتمع الإمارات على أسس المعرفة | أرشيفية

أبوظبي - وام

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، أول قانون من نوعه للقراءة يضع أطراً تشريعية وبرامج تنفيذية ومسؤوليات حكومية محددة لترسيخ قيمة القراءة في دولة الإمارات بشكل مستدام، وذلك في بادرة حضارية وتشريعية غير مسبوقة في المنطقة. يهدف القانون إلى دعم تنمية رأس المال البشري والمساهمة في بناء القدرات الذهنية والمعرفية ودعم الإنتاج الفكري الوطني وبناء مجتمعات المعرفة في الدولة.

وقال صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان إن القانون الوطني للقراءة سيعمل على مأسسة الجهود كافة لترسيخ القراءة في المجتمع.

وأكد صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، أن هذا القانون يستهدف الاستثمار في الإنسان بالدرجة الأولى ويرسخ صورة الإمارات كنموذج ملهم في المنطقة، لافتاً سموه إلى أن هدفه جعل التعلم لكافة أفراد المجتمع مدى الحياة وتعزيز الأصول الفكرية والثقافية لمواطنينا. وأضاف سموه أن القراءة والمعرفة أساس حقيقي للتطوير في دولة الإمارات ولا بد من تضافر الجهود كافة لإنجاح هذا القانون، وقال سموه إن «هدفنا إعداد أجيال يعملون من أجل تفوقنا وتحقيق رؤيتنا المستقبلية لدولة الإمارات»، وأن الإمارات منذ تأسيسها عرفت قيمة المعرفة والعلم والثقافة وسخرتها لما فيه خير الوطن والمواطن.

قيمة حضارية

من جانبه أعرب صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، عن اعتزازه وفخره بقانون القراءة الأول من نوعه في الدولة والمنطقة، حيث قال «القانون يأخذ قيمة حضارية كالقراءة

خليفة:

■ هدفنا إعداد أجيال يعملون من أجل تفوقنا وتحقيق رؤيتنا المستقبلية لدولتنا

■ الإمارات منذ تأسيسها عرفت قيمة المعرفة والعلم وسخرتها لخير الوطن والمواطن

ويحولها إلى مشروع حكومي متكامل».

واحتفى سموه بالقانون الجديد في مكتبه في أبراج الإمارات بحضور مجموعة من الطلبة الأوائل والمتفوقين في تحدي القراءة العربي في دولة الإمارات.

وأشار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم إلى تميز قانون القراءة، موضحاً: «استندنا في صياغة القانون إلى خبرات وتجارب عالمية قانونية مع مراعاة أن تعكس مواده خصوصية إرثنا المحلي وهويتنا العربية».

وشدد سموه على أن القراءة حق لجميع أفراد المجتمع وهو حق يكفله القانون ويحميه منذ أن ينطق الفرد كلماته الأولى.

وقال سموه إن القانون أول تشريع من نوعه يلزم الحكومة بالتدخل مبكراً لترسيخ القراءة عبر توفير الحقيبة المعرفية للمواليد والأطفال، وأضاف «نسعى إلى نشر القراءة والمعرفة في كل مدرسة وجامعة ومؤسسة وبيت وفي كل أركان الدولة».

وأوضح سموه أن «هدفنا هو أن نجعل القراءة عادة يومية متأصلة في حياة المواطنين بحيث يكون من واجب المؤسسات المعنية ترجمة القانون إلى واقع». إلى ذلك أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أن عام 2016 سيكون بداية لتغيير ثقافي وحضاري مستدام بين أجيالنا.. تغيير يرسخ قيمة الكتاب ويمجد العلم والمعرفة ويُعلي شأن القراءة. وأضاف في تدوينات عبر «تويتر»: «في بادرة حضارية وتشريعية غير مسبوقة أصدر صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، أول قانون للقراءة في المنطقة يضع أطراً تشريعية وتنفيذية حكومية لترسيخ القراءة».

وقال : «احتفيت مع مجموعة من الطلاب الأوائل في تحدي القراءة العربي بإطلاق هذه المنظومة التشريعية المتكاملة»، وأضاف: «نستثمر فيهم لبناء مستقبل مجيد لشعبنا». ويكتسب قانون القراءة أهمية استثنائية كقانون شامل على المستوى الوطني إذ يبرز اهتمام الدولة وقيادتها بالتنمية البشرية من الجوانب كافة وسعيها إلى تطوير الأصول الثقافية لمواطنيها بما يكفل إعداد وتأهيل أجيال قادرة على أن تؤسس لإرث فكري إماراتي يمكن تطويره والبناء عليه على نحو يضمن أحقية الدولة احتلال مكانة بارزة بين اقتصادات الدول القائمة على اقتصاد المعرفة.

أطر ملزمة

ويضع القانون الوطني للقراءة أطراً ملزمة لجميع الجهات الحكومية في القطاعات التعليمية والمجتمعية والإعلامية والثقافية لترسيخ القراءة لدى كل فئات المجتمع بمختلف المراحل العمرية.

ويغطي القانون كل ما يتصل بالقراءة من تطوير ونشر وترويج وأنظمة داعم

إنشاء صندوق وطني للقراءة .. ولا رسوم أوضرائب على مواد المعرفة

أكد القانون أهمية دعم نشر مواد القراءة وتوزيعها، ونص على أن تعامل مواد القراءة في الدولة كسلعة رئيسية تعفى من أي رسوم أو ضرائب لغايات التأليف أو النشر أو الطباعة أو التوزيع بما في ذلك رسوم الحصول على الرقم المعياري الدولي الموحد للكتب ISBN، ولا يجوز الترخيص بالنشر أو التوزيع لأي كتاب دون أن يكون حاصلاً على هذا الرقم، وضمن الأنظمة الداعمة للقراءة ينص القانون على إنشاء «الصندوق الوطني للقراءة» لتوفير الدعم المالي للمبادرات المبتكرة التي من شأنها ترسيخ القراءة.

كما يصدر مجلس الوزراء لائحة تحدد رأس مال الصندوق ومصادر التمويل وتبعيته وأسلوب إدارته وتعيين مجلس إدارته وتحديد أوجه الصرف منه لتعزيز مشاريع دعم القراءة والكتابة المقدمة من قبل الأفراد والمؤسسات الخاصة وغير الهادفة للربح والأبحاث المتعلقة بالقراءة والإنتاج الأدبي وتعميم الكتب والمكتبات ودعم المبادرات الوطنية الأدبية الإبداعية ودعم أصحاب المهارات الثقافية والأدبية من مواطني الدولة لتعزيز إنتاج المحتوى الوطني الفكري وتحديد جوائز تكريمية سنوية للمتميزين منهم.

إثراء اللغة العربية

كما ينص القانون على أن يتولى كل من المجلس الوطني للإعلام ووزارتي الثقافة وتنمية المعرفة والاقتصاد وضع برنامج لتطوير صناعة النشر في الدولة وسن السياسات التي من شأنها إثراء محتوى القراءة باللغة العربية وإنتاج كتب وطنية فكرية بجودة عالية إضافة إلى دعم وتوفير حوافز وتسهيلات للمؤلفين والمحررين ودور النشر ودور الطباعة في الدولة. وينص على أن تتولى وزارة الثقافة وتنمية المعرفة وضع الخطط ومنح التمويل اللازم لدعم نشر مواد القراءة وتوزيعها بما يتناسب واحتياجات الأشخاص ذوي التحديات في القراءة إلى جانب تشجيع إصدار أو نشر مواد القراءة باللغة العربية من خلال تقديم الدعم والحوافز في نقل المعارف من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية ومنح التسهيلات وتقديم المشورة والدعم للترويج للمحتوى الوطني خارج الدولة والمشاركة في المعارض الدولية.

تطوير مهني

ويتعين على وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الثقافة وتنمية المعرفة وضع برامج التطوير المهني المتخصصة للأشخاص الراغبين في التخصص كأمناء مكتبات أو ناشرين أو محررين أو غيرها من الأنشطة ذات الصلة بتعزيز القراءة.. وأن تعمل وزارة التربية والتعليم على طرح وتشجيع برامج أكاديمية متخصصة في صناعة النشر وإدارة المكتبات وأن تلتزم الجهات المعنية بتنظيم وإدارة المعارض في الدولة بتوفير معاملة تفضيلية لدور النشر الوطنية عند مشاركتها أو تأجيرها لمساحات العرض وأن تشترط وزارة الاقتصاد والجهات الحكومية المعنية توفير قسم لمواد القراءة المنتجة محليا في تراخيص دور بيع الكتب بالدولة.

يعد الإعلام من أهم الأنظمة الداعمة للقراءة في الدولة لذا ووفقا لقانون القراءة.. يتولى المجلس الوطني للإعلام مسؤولية وضع سياسة إعلامية متكاملة لدعم وتشجيع القراءة وإلزام وسائل الإعلام العامة المرئية والسمعية والمقروءة بتخصيص برامج ومساحات محددة تناسب كافة فئات المجتمع المختلفة للتشجيع على القراءة. كما يعمل المجلس مع القطاع الخاص كشريك استراتيجي على الترويج للقراءة من خلال الرسائل المباشرة والضمنية وإنتاج الرسائل الإعلامية الموحدة لتنمية الحس المجتمعي.

ـــات حكوميـة لجعل القـراءة قيمـة مستدامـة

ـــي للقراءة الأول في المنطقة

■ نائب رئيس الدولة: يأخذ قيمة حضارية كالقراءة ويحولها إلى مشروع حكومي متكامل

■ محمد بن راشد يحتفي بالقانون الجديد في مكتبه بحضور مجموعة من الطلبة الأوائل | تصوير: خليفة اليوسف

محمد بن راشد:

■ استندنا في صياغة القانون إلى خبرات عالمية مع مراعاة أن تعكس مواده إرثنا وهويتنا

■ القراءة حق لجميع أفراد المجتمع يكفله القانون ويحميه منذ أن ينطق الفرد كلماته الأولى

بما يضمن اسـتمرارية جهود تكريس القراءة ومأسسـة الجهـد الثقافـي العـام وتواصل وتيـرة زخمهـا. ويعـزز القانـون التكامل بين القطاعات والقوانين الرئيسـية المعنية بالعلم والثقافة وهي قوانين التعليم وحقوق الملكية الفردية والنشر والمطبوعات.

ويتسـم القانـون بالوضوح عبـر تحديد الجهات المعنية بتطبيق مواده وتبيان أوجه التعـاون في ما بينها كما يوفـر آلية تمكين محـددة عبر وضـع خطط تنفيذيـة تخضع للمتابعـة والمراجعـة. ويحسـب للقانـون الوطني للقراءة أنه يشـكل ريادة على أكثر من صعيد، إذ يجعل القراءة حقاً ثابتاً ومتاحاً للجميع يتم تكريسـه من الولادة عبر توفير ثـلاث حقائـب معرفيـة تغطـي احتياجات الطفل مـن مرحلة الرضاعـة وحتى الرابعة من العمر بواقع حقيبة كل عامين.

تطوع معرفي

ويطـرح القانون لأول مرة مفهـوم التطوع المعرفـي من خلال تشـجيع فئات المجتمع على تخصيص جزء من أوقاتهم للقراءة لكبار السـن والمرضى والأطفال ومن في حكمهم ممن يعجز عن القراءة ضمن مقاربة تعكس رقياً حضارياً.

ويسـعى القانون إلـى تكريـس القراءة كأحد المظاهـر الثابتة فـي المرافق العامة فـي الدولة عبر إلزام المقاهـي في المراكز التجارية بتوفير مواد للقراءة لمرتاديها.

ويرسخ احترام الكتاب كقيمة أساسية بين الطلبـة يتعين صونها وعـدم إتلافها وإعادة استخدامها أو التبرع بها.

ويرتقـي القانـون بالمنظومـة التعليمية بحيث لا تكون منفصلة عن القراءة التثقيفية من خلال إلزام المدارس والجامعات بتطوير مكتباتها وتشـجيع القراءة بيـن الطلبة عبر خطـط سـنوية تضعهـا كافـة المؤسسـات التعليمية. ويعـد «القانون الوطني للقراءة» أول تشريع يعطي الموظف الحق في القراءة التخصصيـة ضمن سـاعات العمل الرسـمية بوصف الثقافة المهنية أو التخصصية شـرطاً لتطوير الأداء وتحسين الإنتاجية.

ويؤكـد القانـون أهمية حفظ وأرشـفة الإنتاج الفكري المقـروء في الدولة ويطرح مفهومـاً مبتكراً للمكتبـات العامة من خلال تشـجيع القطاع الخاص على الاسـتثمار في هـذا المجـال. ويتضمـن المرسـوم بقانون اتحادي الذي أصدره صاحب السـمو الشيخ خليفـة بـن زايـد آل نهيان رئيـس الدولة، حفظه الله، في شأن القراءة 18 مادة.

ويقـر القانـون الحق في القـراءة حيث يتعين على الجهات الحكومية المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لضمان إتاحة الفرصة لجميع الأطفال لتعلم القراءة كجزء من نظام التعليم الأساسـي وتوفير الفرص المناسـبة لجميع أفراد المجتمع بما في ذلك الأشخاص ذوو التحديات في القراءة.

وضمن تمكين القراءة في المجتمع.. ينص القانون على أن تعمل الجهـات الحكومية المعنية فـي القطاعين الصحـي والتعليمي فـي الدولة علـى تطوير القـدرات اللغوية للأطفـال فـي المراحـل العمرية المبكرة ورفع وعي الأسـر بأهمية القـراءة للمواليد الجـدد والأطفال.. وأن توفـر وزارة الصحة ووقاية المجتمع والجهات الحكومية المعنية فـي القطـاع الصحي لـكل طفـل يولد في الدولة ثلاث حقائب معرفية خلال السنوات الأربـع الأولـى مـن عمـره. ويتعيـن على الجهات الحكوميـة المعنية أن تضع البرامج اللازمـة لتعزيز مهارات القـراءة لدى فئات المجتمـع ذات الاعتبـارات الخاصة بمن في ذلك الأشـخاص ذوو التحديـات في القراءة ونزلاء المنشـآت الإصلاحية والمستشفيات وكبار السـن وربات المنازل ووضع الآليات المناسـبة لاسـتخدام المراكـز الثقافيـة والملتقيات والمجالس في الأحياء السكنية.

كما يتعيـن على وزارة تنميـة المجتمع والجهـات الحكوميـة المعنيـة فـي قطاع التنميـة الاجتماعية تشـجيع ثقافة التطوع المعرفـي من خـلال إشـراك مختلف فئات المجتمع فـي الترويج للقراءة والمشـاركة في القراءة للأطفال وكبار السـن والمرضى وغيرهم ممن يعجزون عن القراءة.

وبحسـب القانون.. تلزم وزارة الاقتصاد والجهـات الحكوميـة المعنيـة المقاهـي الموجـودة في المراكز التجارية بتوفير مواد القراءة بما يناسب عدد العملاء واهتماماتهم.

7 مبادئ توجيهية

يسـتند إلى سـبعة مبـادئ توجيهية تسـتوجب مراعاتها وهي.. أن القراءة تنبـع من صميـم المبادئ الإسـلامية والموروث الثقافي والحضاري للدولة، كما تشـكل العنصر الأساسي لتحصيل العلـم وتعزيز الإبـداع الفكري وبناء مجتمع قائم على المعرفة.

وتمثل أيضاً العامل الرئيسـي لتطوير الرصيد الثقافي الوطني ودعم الإنتاج الأدبـي والفكـري وتعـزز القـدرة التنافسـية والإنتاجيـة للدولـة وتعد المدخل الأساسي لتعزيز قيم التسامح والسـلام والتعايش. كمـا أن القراءة حـق لجميـع فئـات أفـراد المجتمع خصوصاً الأطفـال في مرحلة الطفولة المبكـرة.. وأخيراً يأتي حق الإنسـان في القـراءة معززاً للحقـوق الأخرى ذات الصلـة وهي الحق فـي التعليم وتنميـة مهـارات القـراءة والكتابـة والحق في الملكية الفكرية والحق في إنتاج محتوى ثقافي والاستمتاع به.

يركـز القانـون علـى وضـع معاييـر دولية لتقييم المكتبات في المنشـآت التعليميـة والإشـراف علـى تطبيقها وإلـزام جميـع المنشـآت التعليمية بوضع خطة سـنوية لتشـجيع القراءة بيـن الطلبـة وكذلـك إلزامهـا بوضع برامـج لتطويـر مهـارات المعنييـن بالقـراءة من العامليـن لديها بجانب اعتمـاد ثقافة القـراءة ضمن المعايير الخاصـة بتقييم المنشـآت التعليمية، ووضع أنظمة تقييم القدرات اللغوية والذهنيـة للطلبة، إضافـة إلى غرس ثقافـة احترام الكتـاب والحفاظ عليه ووضـع الإجـراءات اللازمـة لإعادة استخدامه أو تدويره أو التبرع به.

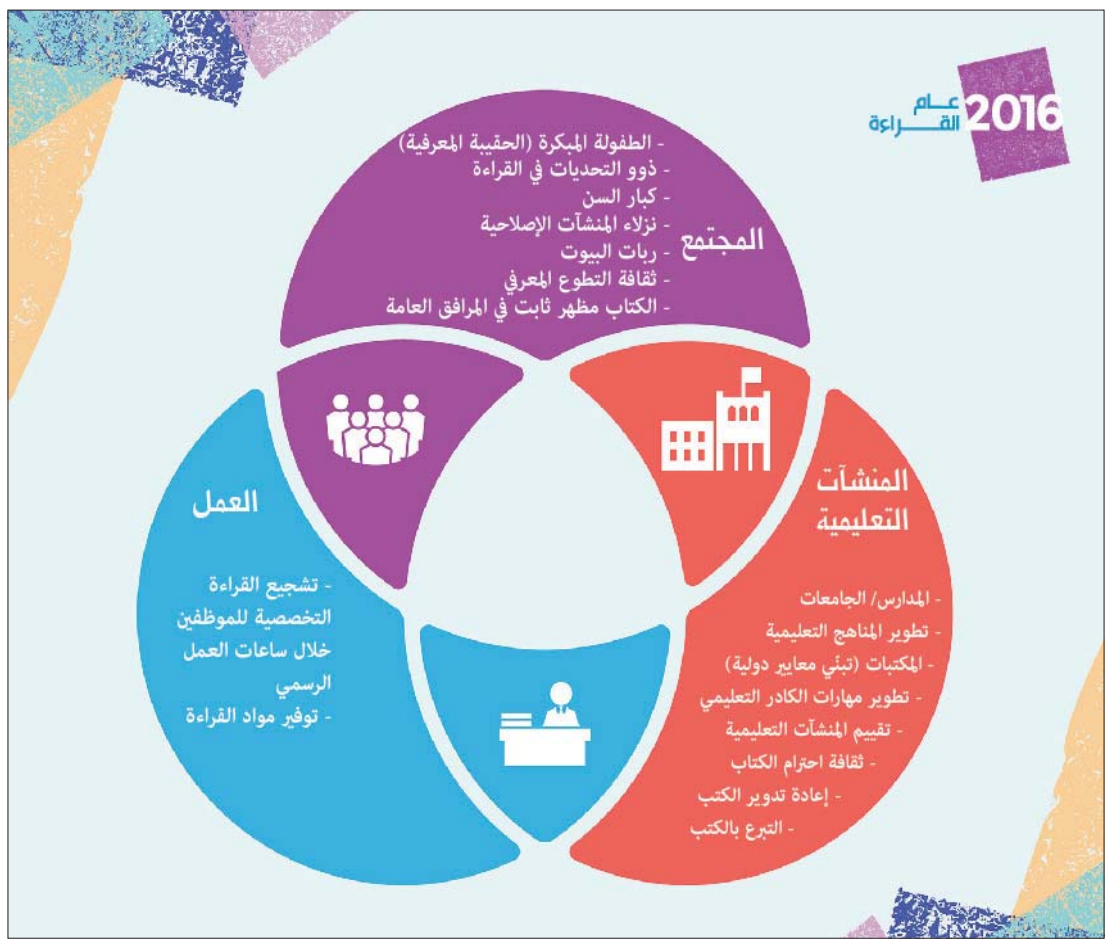

شهر كل عام لترسيخ المعرفة واعتماد خطة وطنية عشرية للقراءة

نص القانون على أن يخصص مجلس الوزراء شـهراً وطنياً من كل عام لتشجيع المجتمع على القراءة كجزء من أنشطته اليومية كما تلتزم المنشـآت التعليمية بالمشاركة في فعاليات الشـهر الوطني للقراءة. ويعتمد مجلـس الـوزراء خطـة وطنيـة عشـرية للقراءة يشـار إليهـا بـ «الخطـة الوطنية للقراءة» ويتم متابعة تنفيذها من الجهات الحكوميـة المعنيـة ويجب علـى جميع الجهات مواءمة استراتيجياتها بما يتناسب مـع الخطة الوطنية للقراءة، ووضع خطط سـنوية تفصيليـة لتنفيذ مبـادرات هذه الخطة.

تكامل

ويركـز القانـون علـى تكامـل المنظومة التعليميـة والقراءة، حيـث ينص على أن تتولـى وزارة التربيـة والتعليم والجهات المعنية بقطـاع التعليم تطويـر المناهج والأنظمة التعليمية لتعزيز مهارات القراءة لـدى الطلبة وإلـزام المنشـآت التعليمية الخاصة بتطوير مناهجها الدراسية لتمكين الطلبـة من تطوير قدراتهم اللغوية وإلزام كافة المنشـآت التعليمية بتوفير مكتبات تتناسب مع احتياجات الطلبة واهتماماتهم.

وفقاً للقانون تلتـزم الجهات الحكومية المعنيـة بقطاع الموارد البشـرية بتمكين الموظف مـن الحصول على وقت للقراءة التخصصية في مجال عمله ضمن سـاعات العمل الرسـمية واتخـاذ التدابير اللازمة لدعـم أنشـطة القراءة وتبـادل المعارف والخبرات في محيط العمل وتوفير الفرص للموظفيـن للحصـول على مـواد القراءة التخصصيـة المطبوعـة أو الإلكترونيـة المناسبة.

ويتعيـن على الجهات المعنية السـعي لتوفير مكتبـات عامة أو مرافـق للقراءة فـي مختلـف مناطـق الدولـة وتحفيـز القطاع الخاص على الاسـتثمار في إنشـاء المكتبات والمراكز الثقافية بمنحه الحوافز والتسـهيلات والأراضي المناسـبة وتحفيز مراكز التسوق على توفير مساحات تجارية بأسعار تنافسية لمشاريع المكتبات العامة فيهـا والعمل كي تكـون المكتبات العامة مناسبة لاستخدام الأشخاص ذوي تحديات القراءة وذوي الإعاقة الحركية.

كمـا يتعيـن علـى الجهـات المختصة بإدارة المكتبات توفير خدمات اسـتخدام مرافق المكتبة واستعارة الكتب واستخدام الشـبكة الإلكترونية والمعلومات الرقمية مجانا ووضع الآليات المناسـبة لاستخدام مرافق القراءة طيلة أيام الأسبوع ولساعات ممتـدة إضافـة إلـى العمل علـى إعادة تصميم المكتبات العامة بصورة جاذبة عبر تطوير أنظمتها وتحديث المحتوى ليناسب جميـع فئـات المجتمـع ووضـع معايير لاعتماد المرشـحين لوظيفة أمين المكتبة والسعي لتطوير كفاءات موظفيها.وتتولى وزارة الثقافـة وتنميـة المعرفـة إنشـاء قاعدة بيانات شـاملة وموحدة للمكتبات العامة فـي الدولة إضافة إلـى المكتبات التابعة للمؤسسات العامة وأن تعمل على تأسـيس مكتبة وطنية تمثل أرشيفاً فكرياً لحفظ وأرشفة الإنتاج الفكري المقروء من التلف والضياع وإتاحته للجمهور والأجيال القادمـة وأن تلتـزم دور النشـر الوطنية بتقديم ثلاث نسـخ من كل كتاب منشـور فـي الدولة إلى المكتبـة الوطنية للإيداع القانوني أو نسخة إلكترونية لكل منتج من مواد القراءة.

ويقوم مجلـس الوزراء بتشـكيل لجنة للإشـراف على تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانـون بعضويـة ممثليـن مـن الجهات الحكوميـة المعنية كما ترفـع لجنة تنفيذ المرسـوم بقانون تقاريرها بشـكل دوري إلى مجلس الوزراء. ويصدر مجلس الوزراء اللوائح والقرارات التنفيذية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسـوم بقانـون ويلغى كل حكم يخالف أو يتعارض معها.

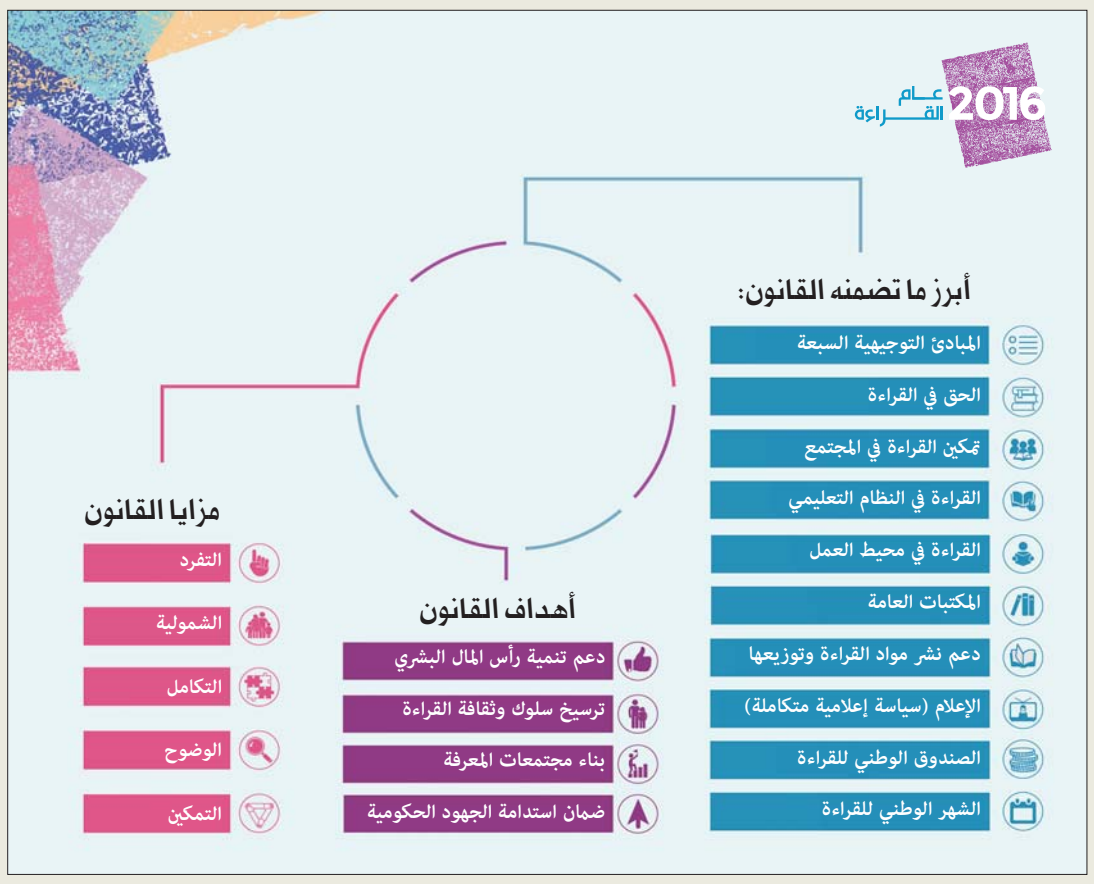

وزراء التربية والتعليم: خارطة طريق لمجتمع قارئ

دبي - رحاب حلاوة

أكد وزراء التربية والتعليم أن قانون القراءة الجديد الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، يعد علامة مضيئة في سجل دولة الإمارات المشرّف والداعم للعلم والمعرفة والثقافة، ويبرز دورها الريادي على المستوى الثقافي والتنويري، كما أنه يرسم خارطة طريق لمجتمع قارئ متحضر، تقدم لمجتمعنا مسوغات انتقاله ليكون مجتمعاً قارئاً بمنهجية راسخة ومتكاملة وشمولية.

وقال معالي حسين بن إبراهيم الحمادي وزير التربية والتعليم، إن قانون القراءة الجديد الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، يعد وجهاً حضارياً جديداً، يبرز دور الدولة الريادي على المستوى الثقافي والتنويري، ويعد مسلكاً لإحداث تغيير جذري في المفاهيم التي تعلي من قيمة القراءة باعتبارها مصدراً سخياً للمعرفة، بحثاً عن مجتمع يتمتع بخصائص إنسانية وحضارية تتسم بالرقي والتجانس والتناغم.

وأضاف أن القانون يؤكد مجدداً أن التعليم والقراءة صنوان لا يفترقان، وهما السبيل الأوحد نحو تحقيق الريادة المعرفية، والتحول نحو مجتمع الاقتصاد المعرفي المستدام الذي يعد ضمن أهم مؤشرات الأجندة الوطنية ورؤية الدولة 2021. وقال إن القيادة الرشيدة تستشعر أهمية القراءة في حياة أبنائها، وهي في سبيل ذلك لم تتوانَ عن توفير الأطر الداعمة لهذا الغرض، وتوجيه مؤسسات الدولة وقطاعاتها بإرساء المعايير التي تكفل ضمان أجيال قارئة تتخذ من الكتاب رفيقاً ومن القراءة سلوكاً يومياً.

■ حسين الحمادي

■ أحمد الفلاسي

■ جميلة المهيري

خطوات واثقة

واعتبر معاليه أن دولة الإمارات تمضي بخطى واثقة نحو الريادة المعرفية، مشيراً إلى أن قانون القراءة سيرسم خارطة طريق لمجتمع قارئ متحضر، إذ يعد نقلة نوعية في مجال التشريعات والخطوات والآليات والكيفية التي يحددها القانون، وتتصل في مختلف قطاعات الدولة.

وذهب معاليه إلى أن وزارة التربية أطلقت سلسلة من المبادرات الداعمة للقراءة، ولا يزال في جعبتها الكثير لتقدمة في هذا السياق، لافتاً إلى أن مناهجها الدراسية المطورة رسخت للقراءة عبر تحقيق التكاملية في كتاب اللغة العربية، ودعم المكتبات المدرسية، ومصادر التعلم بالبنية الأساسية، وتخصيص مادة للقراءة، وتوفير مساحة للقراءة، ودفع الطالب إلى إنتاج المعرفة، والتحلي بمبادئ تقوم على الاحترام والمسؤولية والإبداع.

ولفت إلى أن القانون الجديد لم يغفل أدق التفاصيل الداعمة للقراءة، إذ طال المدرسة الإماراتية، والقطاع الخاص، ووضع التشريعات المساندة للتأليف والكتابة والنشر والطباعة عبر الإعفاء من الرسوم، وتوفير حقيبة معرفية للمواليد، ناهيك عن إتاحة المجال للموظفين بحق مكتسب للقراءة اليومية أثناء العمل، وهذا بمجمله سيوثق حالة جديدة من الحراك الثقافي وتشجيع المطالعة لتصبح سمة مجتمع دولة الإمارات، مشيراً في الآن ذاته إلى أن المجتمعات التي تقرأ هي ذاتها من تمتلك سبل تطورها وتقدمها ورقيها إنسانياً وفكرياً وتنموياً وحضارياً.

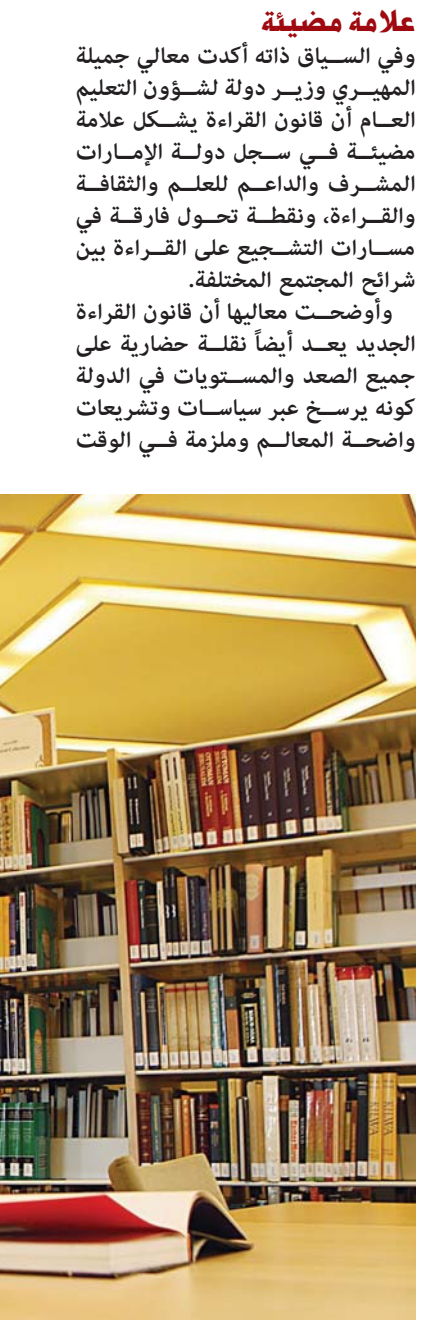

علامة مضيئة

وفي السياق ذاته أكدت معالي جميلة المهيري وزير دولة لشؤون التعليم العام أن قانون القراءة يشكل علامة مضيئة في سجل دولة الإمارات المشرف والداعم للعلم والثقافة والقراءة، ونقطة تحول فارقة في مسارات التشجيع على القراءة بين شرائح المجتمع المختلفة.

وأوضحت معاليها أن قانون القراءة الجديد يعد أيضاً نقلة حضارية على جميع الصعد والمستويات في الدولة كونه يرسخ عبر سياسات وتشريعات واضحة المعالم وملزمة في الوقت

تربويون: القانون يسلّح الأجيال ويعزز رقي المجتمع

متابعة - نورا الأمير، ابتسام الشاعر، صبري صقر

أكدت قيادات تربوية أن القانون الوطني للقراءة الذي أعلنه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، يسهم في بناء جيل متسلح بالعلم والمعرفة، مشيرين إلى أنها بمثابة بادرة استثنائية تعزز مكانة الدولة في السبق والريادة، مشيرين إلى أنه يمثل إحدى الركائز الأساسية في مسيرة بناء الإنسان الإماراتي، كما يدعم رقي المجتمع.

وأفاد المهندس عبد الرحمن الحمادي، وكيل وزارة التربية والتعليم للرقابة والخدمات المساندة بأن القانون الوطني للقراءة الذي أعلنه أمس صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، جاء ليرسخ ثقافة القراءة لدى الطلبة، ولا سيما في الحقل التربوي، كما سيسهم في دفع عجله القراءة بما يحقق الأهداف المرجوة التي وضعتها الحكومة وجسدتها في رؤيتها العصرية لمجتمع يتصف بالريادة والثقافة والمعرفة.

وأوضح أن القيادة الرشيدة تعمل على بناء جيل مسلح بالعلم والمعرفة، مشيراً إلى أن الدولة سباقه في إطلاق قانون للقراءة ويهدف في الوقت ذاته إلى مساعده الدول، حيث تضمن القانون التبرع بالكتب وإعادة تدويرها مما يضمن الاستفادة منها ودعم قطاع التعليم في دول أخرى، كما أن القانون يهدف إلى تنمية مكانة القراءة وتعزيز مهارات القراءة في المجتمع.

■ عبد الرحمن الحمادي

■ مروان الصوالح

■ عبدالله الكرم

سبق وريادة

من جانبه، أكد مروان الصوالح وكيل وزارة التربية والتعليم للشؤون الأكاديمية، أن قانون القراءة يعد بادرة استثنائية تجعل دولة الإمارات صاحبة السبق والريادة في وضع الأطر والتشريعات وفق خطوط تنفيذية عريضة ستسهم في إعلاء قيمة القراءة، وتجعلها منهجية راسخة لدى المجتمع.

■ محمد الظاهري

■ صالح المزروعي

وذكر أن اهتمام القيادة الرشيدة بجعل القراءة عادة يومية لدى المجتمع، هو مدعاة لنا في وزارة التربية والتعليم لتوظيف الجهود والإمكانات والسياسات التي تنتهجها الحكومة لتصب في مصلحة جميع مكونات المجتمع المدرسي، والهيئات الإدارية والتدريسية وموظفي الوزارة، تحقيقاً لأهداف حيوية تسعى الدولة إلى تجسيدها.

وقال الصوالح: إن وزارة التربية أطلقت عدة مبادرات خاصة في القراءة واتبعت مختلف الوسائل التي تكفل تشجيع الطلبة على القراءة سواء من خلال زيادة أعداد المكتبات في المدارس ومراكز مصادر التعلم وتكريس القراءة سلوكاً يومياً عبر الخروج بمناهج حديثة.

ركيزة بناء

من جهته، أكد محمد سالم الظاهري المدير التنفيذي لقطاع العمليات المدرسية بمجلس أبوظبي للتعليم أن القانون الجديد يترجم توجيهات القيادة الرشيدة في أن تكون القراءة إحدى الركائز الأساسية في مسيرة بناء الإنسان الإماراتي المعتز بهويته العربية وقيمه الأصيلة والمنفتح في الوقت ذاته علي ما يشهده العالم من تطور في شتي المجالات. وأشار إلى أن القراءة كمفهوم تعليمي وثقافي حظيت بدعم من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وأصحاب السمو حكام الإمارات.

دعم لا محدود

بدوره، قال الدكتور عبدالله الكرم رئيس مجلس المديرين مدير عام هيئة المعرفة والتنمية البشرية بدبي إن إطلاق المنظومة التشريعية المتكاملة لأول قانون قراءة في المنطقة يعد امتداداً للدعم اللامحدود الذي توليه القيادة الرشيدة للقراءة والاطلاع في مجتمعنا، ليعزز من جهود حكومية ومجتمعية لتعزيز مكانتها في دولة الإمارات وتشجيع المجتمع على القراءة عبر مبادرات متنوعة، حيث يرسخ قيمة تشارك المعرفة بين مختلف أطياف المجتمع، ويعزز من التقدير المجتمعي للكتاب، وصونه، انطلاقاً من قيمته المستدامة في تحقيق الإثراء المعرفي في المجتمع».

ارتقاء أمة

من جانبه، قال صالح جذلان المزروعي المدير الإقليمي لمجلس أبوظبي للتعليم المنطقة الغربية: أمة تقرأ أمة ترقى.. ولا يخفى علينا أن كلمة (اقرأ) أول كلمة نزلت على النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

وأوضح أن العلماء أثبتوا أن القراءة لا تحسن مؤشرات الذكاء فقط، بل تؤثر إيجابياً في صحة الإنسان البدنية والنفسية، وكل هذا ينعكس بلا شك على مستوى الطالب العلمي.

طفرة معرفية وثقافة مستدامة

قال أحمد بن ركاض العامري، رئيس هيئة الشارقة للكتاب: «إن إصدار قيادتنا الرشيدة للقانون الوطني للقراءة، الذي يعتبر أول قانون للقراءة في المنطقة، يؤكد رؤيتها الثاقبة، وإيمانها بضرورة البناء الفكري والثقافي للإنسان، والاستثمار في الموارد البشرية، كما يعكس تطلعها الدائم لاستشراف المستقبل المشرق، الذي ينهض بسواعد أبناء وبنات الوطن».

وأضاف : أكثر ما أسعدنا في هذا القانون أنه منح الموظفين الحق بالقراءة التخصصية ضمن ساعات العمل، فنحن في هيئة الشارقة للكتاب كنا قد أطلقنا في فبراير الماضي وتماشياً مع رؤية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، أول نادٍ حكومي للقراءة في الشرق الأوسط، حيث نمنح وبموجب هذه المبادرة كل موظف في كافة إدارات الهيئة وأقسامها، نصف ساعة يومياً (أو ما يعادل ساعتين ونصف الساعة أسبوعياً) خلال ساعات الدوام الرسمي، لممارسة القراءة والاطلاع، وكنا قد ناشدنا جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية لتعميم هذه التجربة الرائدة، ونتمنى أن يشكل القانون الجديد دافعاً لها لتعزيز ثقافة كوادرها البشرية.

■ أحمد العامري

■ جمعة الكندي

ثقافة مستدامة

من جهته، أثنى جمعة خلفان الكندي مدير المنطقة التعليمية في إمارة الفجيرة على القانون الوطني للقراءة، قائلاً: إن قانون القراءة قانون حضاري يرسخ قيماً مستدامة للمعرفة والثقافة في مجتمعنا، وتعكس أهدافه طويلة المدى عمق النظرة والبعد العلمي الذي تحلم الدولة بتحقيقه في ربوع الوطن وفي نفوس أجيالنا القادمة. ولا يمكن للحكومة وحدها أن تصنع تغييراً بدون مساهمة الأسر ومساهمة كافة فعاليات المجتمع من مؤسسات حكومية وخاصة وجمعيات نفع عام وناشرين وأدباء ومثقفين ومتخصصين لإنجاح أهداف الاقتصاد المعرفي الذي تسعى حكومتنا إلى الاستثمار فيه.

حبيب الصايغ: تأطير القراءة بقانون يعكس الاهتمام بتأهيل الإنسان

رحب حبيب الصايغ الأمين العام للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، رئيس مجلس إدارة اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، بالقانون الوطني للقراءة الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، وقال في بيان صدر أمس: إن تأطير القراءة ضمن نص قانوني يصدر عن صاحب السمو رئيس الدولة يعكس على نحو شديد الدلالة درجة اهتمام الدولة بعملية تأهيل الإنسان وإعداده لاستحقاقات المرحلة القائمة أساساً على اقتصاد المعرفة، كما يعبر بجلاء شديد عن موقع الإنسان في عملية التنمية الشاملة التي تعيشها الإمارات .

وقال الصايغ إن اتحاد كتاب وأدباء الإمارات وهو المعني بعنصر الثقافة والإبداع يرى في العطاءات المستمرة لصاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، إشارة إلى تأسيس مراحل جديدة ومتقدمة في العلاقة مع الحاضر والمستقبل، حيث التحدي الأكبر في الرهان على المعرفة، لا سيما من خلال القراءة أخطر أدوات المعرفة، وأهمها، وأكثرها تأثيراً.

■ حبيب الصايغ

وأضاف الصايغ: إن هذا القانون، مع ما يحمله من قيمة بذاته، يكتسب أهمية خاصة عندما يتم النظر إليه في سياق المبادرات الأخرى التي سبقته، ومنها توجيه صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، بتخصيص عام 2016 عاماً للقراءة، ثم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للقراءة، وما تلا ذلك من خطوات ومبادرات. كل ذلك يشير إلى رؤية استشرافية ثاقبة ترى الشخصية الإماراتية في أكثر حالاتها قوة ونضجاً وتوازناً وقدرة على الإنتاج والتأثير والتغيير. وهذا كله لا يتأتى إلا من خلال توفير مصادر المعرفة لتكون متاحة أمامه بقوة القانون الصادر عن قمة هرم القيادة.

وقال: نحن في اتحاد الكتاب معنيون بهذا على نحو مباشر، فالكاتب ينبغي أن يكون، قبل غيره، طليعياً في الاستجابة لكل ما يمت إلى تجذير عنصر المعرفة بصلة، وهذا من صميم رسالته ودوره، وحقيقة الأمر أن القانون الوطني للقراءة سبق الكاتب في هذا، ولم يكتف بأن منحه الحق بممارسة دوره، بل جعله واجباً بقوة القانون، ما يدعونا ككتاب وأدباء ومثقفين إلى التحلي بروح المسؤولية في أقصى درجاتها.

دبي - البيان

ـة طريق لمجتمع قارئ متحضر

ذاتـه، تفسـح المجـال لإيجـاد حراك فعال يثري ملف القـراءة الذي أضحى يشـكل اهتماماً متنامياً من قبل القيادة الرشـيدة، ويدخل فـي صميم توجهات الدولة ومستهدفاتها الوطنية.

مصدر مهم

وأشارت إلى أن أهمية القانون تتجسد في نواحٍ عـدة، إذ يهتم في جانب منه بقيمـة الكتاب المدرسـي والمبادرات التي تحث على الحفـاظ عليه، وإعادة استخدامه، ليصبح الكتاب رفيقاً للطالب يوليه عنايـة خاصة نابعة مـن قناعاته الراسخة بأهميته في كونه مصدراً مهماً للتعلـم والمعـارف والعلـوم والآداب والثقافة.

وبينت أن القانون حرص كذلك على حفـز القطـاع الخـاص علـى الاهتمام بالقـراءة، وإثراء الجوانب التي تسـهم في نشـر الوعـي بأهمية القـراءة في المجتمـع، فضـلاً عـن دوره كشـريك مجتمعـي فاعـل فـي رفد المدرسـة الإماراتيـة بالكتب المنوعـة لمختلف المراحل والفئات العمرية للطلبة.

وأردفت أنه سـيكون عاملاً مهماً في الوصـول إلى أحد المؤشـرات الوطنية الخاصـة فـي اختبـاري TIMSS و PISA، إذ إن الـدول التي تحصد نتائج متقدمة على مستوى هذين الاختبارين الدوليين، هي في الأصـل دول ترتفع فيها معـدلات القراءة بشـكل ملحوظ بين أوساط الطلبة.

وخلصـت معاليهـا إلـى أن القيادة الرشـيدة أرسـت دعائم دولة متقدمة على المستويات والمجالات كافة، وهي الآن ترسخ لحقبة حضارية جديدة تعد القـراءة فيها رافداً حيوياً للانتقال إلى مجتمع المعرفة الذي ننشده.

خطوة رائدة

مـن جانبه أكـد معالـي الدكتور أحمد بالهـول الفلاسـي وزير دولة لشـؤون التعليـم العالـي، أن قانـون القـراءة الجديـد خطوة رائـدة غير مسـبوقة، تقدم لمجتمع دولة الإمارات مسوغات انتقالـه ليكون مجتمعـاً قارئاً بمنهجية راسـخة ومتكاملة وشـمولية في إطار توجهـات الدولة ورؤيتهـا الرامية إلى تحقيق مجتمع عصري فاعل يستند إلى المعرفـة والبنية الثقافية الصلبة رفيعة المستوى.

وقال إن القراءة أضحت تحتل مساحة كبيـرة مـن الاهتمام من قبـل القيادة الرشيدة، وذلك نابع من إيمانها العميق بأن المجتمعات الإنسـانية المتحضرة، هي مـن تتخذ من القراءة عادة يومية، وهو ما تجسد حقيقة راسخة من خلال هـذا القانـون الذي يتصـف بتكامليته وقدرته علـى ترك بصمـة واضحة في المجتمع بأبعاده الاجتماعية والإنسانية المختلفة.

مشهد حضاري

وذكر معاليه أن دولة الإمارات أصبحت حاضـرة بقوة فـي المشـهد الحضاري والإنسـاني والثقافـي، وذلـك عائد إلى مـا تقدمـه القيادة وتوفره من أشـكال الدعـم كافـة، مشـيراً إلـى أن القراءة وسـيلة مهمة لتطـور الإنسـانية، وبناء مجتمعـات متفوقـة ومميزة في شـتى المجـالات، وهو ما تسـعى القيادة إلى غرسـه في أبنائها من خلال اسـتحداث قانون يوفر أرضيـة خصبة للمضي قدماً فـي هذا التوجـه. وأكد أن المؤسسـات التعليمية في الدولة وجه من أوجه ارتكاز واهتمام قانون القراءة، وبدورنا سـنعمل على دعـم أهدافـه، وتوفيـر الإمكانات لتحقيـق نتائج فعالة تسـهم فـي تعزيز مصـادر القـراءة وزيادة جرعـة المعرفة التـي يتلقاهـا الطالب يوميـاً خارج إطار التعليم الأكاديمي عبر القراءة الذاتية التي تهدف في المحصلـة النهائية لجعله فرداً صالحاً ومنتجاً.

«الصحة» توزّع 5000 حقيبة على الحوامل

■ حسين عبد الرحمن

أكد الدكتور حسـين عبد الرحمن الرند وكيـل وزارة الصحـة ووقاية المجتمع المسـاعد للمراكـز والعيـادات أن الـوزارة بدأت من التاسـع من شـهر اكتوبـر الماضي بتوزيـع 5000 حقيبة علـى الأمهات الحوامـل للمرة الأولى، وكل حقيبة تحتوي على خمسـة كتب، لافتا إلى أن الحملة ستسـتمر في دبي والإمارات الاخرى لنهاية العام.

وأضاف أن مبادرة كتابي الأول تعد مـن أهم المبادرات التي تتماشـى مع القانـون الوطني للقراءة، الذي أصدره صاحب السـمو الشـيخ خليفة بن زايد آل نهيـان رئيس الدولـة، حفظه الله، نظـراً لكونها تعمل على بنـاء قدرات الأطفال منـذ ولادتهم وحتـى عامهم الثالث».

قدرات ذهنية

وأوضـح الدكتور حسـين أن القدرات الذهنيـة للطفـل تتكون فـي المرحلة العمريـة ما بين 0 ـ 3 سـنوات، حيث يتشكل 90% من حجم الدماغ النهائي، وأن التواصـل مـع الطفـل فـي هذه المرحلة من خلال الـكلام والقراءة له يعمل علـى تقوية القـدرات الذهنية للطفل وصحته النفسـية، ولهذا تصنف القـراءة في مرحلة الطفولـة المبكرة كقضيـة صحة عامـة فـي العديد من الـدول حـول العالم، كمـا أن القراءة تسـاعد في خفض التوتر بنسـبة 60% لكل 6 دقائق قراءة، لافتاً إلى أن فعالية التوعيـة عن طريق الأطبـاء أعلى بـ 4 مرات من أساليب التوعية الأخرى.

مليون درهم

وأشـار إلى أن الـوزارة قامت بتوقيع مذكـرة تفاهم مع كلمـات في أبريل الماضـي، تتكفـل بموجبهـا الـوزارة برعايـة مبادرة «كتابـي الأول» بمبلغ مليـون درهم، تغطـي تكاليف 5000 حقيبة سـتوزع على 5000 أم ينتظرن مولودهن الأول.

وأشار إلى أن الوزارة قامت بتوزيع أول مجموعـة من حقائب الكتب على الأمهـات في مركـز القرائـن الصحي بالشارقة، وسيتم توزيع هذه الحقائب على الأمهات الجديـدات في أكثر من 60 مركـزاً صحياً في إمـارات الدولة، وتحتوي كل حقيبة على 5 كتب باللغة العربيـة مختارة بعنايـة من إصدارات مجموعـة كلمـات، مع دليـل تعريفي بأهمية القراءة للأطفال.

إدارات مدرسية: نريدها عادة يومية

«التربية»: تخصيص 30 درجة للقراءة الحرة في «اللغة العربية»

■ محمد الماس

■ جمال الشيبة

■ سعاد ابو حرب

دبي- رحاب حلاوة

وضعـت وزارة التربيـة والتعليـم وزن القـراءة الحـرة ضمـن التقييمات واحتسـبت عليـه 30 درجة فـي مادة اللغة العربية، وهو الأمر الذي يتماشـى مع تأكيد إدارات مدرسـية على أهمية ترسـيخ ثقافة احترام الكتاب سواء كان كتاباً مدرسـياً أو غيره يمكن الاستفادة منـه، ولفتـوا الـى انهم يعملـون على تحقيق أهداف القيادة الرشيدة لترسيخ ثقافـة القراءة في نفـوس الطلبة ابتداء مـن إعـلان عـام 2016 عامـاً للقراءة المبـادرة التـي أطلقها صاحب السـمو الشـيخ خليفة بن زايـد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه اللـه، التي جاءت لتمثّل خطـوة جديـدة فـي مسـيرة الدولـة نحـو ترسـيخ ثقافـة العلـم والمعرفة والاطـلاع على ثقافات العالم في نفوس المواطنيـن والمقيميـن، وعبر سلسـلة من المبـادرات والمشـروعات الثقافية والفكريـة والمعرفيـة، وحتـى إطلاق القانون الوطني للقراءة الذي من شـأنه أن يعكس مدى اهتمام القيادة بالقراءة ليصبح قانونا يطبق بشكل كامل.

وأكدت إدارات مدرسـية انهم اعدوا خطة اعتبارا من العام الدراسـي الجاري بنـاء علـى توجيهـات وزارة التربيـة والتعليم لتنفيذ فعاليات تشـجع الطلبة علـى القـراءة وتخصيـص جـزء داخل المدرسة للقراءة الحرة، وتفعيل القراءة داخل غرف مصـادر التعلم، ولفتوا الى انهـم ادخلوا القراءة فـي كافة الحصص الدراسية، وجعلوها عادة يومية للطالب.

مـن جانبه قـال محمـد المـاس مدير مدرسـة المعارف الثانويـة، ان القانون يعتبر مطلباً ملحّاً لجعل القراءة إلزامية، وسـيعيد للكتـاب مكانتـه، و«نحـن كإدارات مدرسية أصبحت القراءة جزءاً اساسـياً من اليـوم الدراسـي للطالب، ولفـت الى اهمية تجديـد المكتبات، حيـث تحرص مدرسـته علـى ذلك من خلال مـد الطلبة بالكتب التي تناسـب اعمارهم وتحمل أفكارا جديدة تساهم في توسعة مداركهم، وخاصة أن القراءة تمنح الفرد القدرة على اكتسـاب مهارة «التعلم الذاتي» التـي أصبحت ضرورة مـن ضـرورات الحيـاة التـي بدونها لا يمكـن مواكبة التطـور العلمي، كما لها دور كبيـر في بناء شـخصية الإنسـان، فيصبـح قادرا على الحديـث بالمجالس والقـدرة علـى نقاش الآخريـن في كل مجالات الحياة.

من جهته قال جمال الشيبة مدير مدرسة عمر بن الخطاب النموذجية، إن القانون الوطني للقراءة سيحيي مبادرات سابقة منها اعادة تدوير الكتب المدرسية التي تـم اعتمادها لسـنوات سـابقة، معتبرا إياهـا مسـاهمة انسـانية مـن الدولة ليستفيد بها عدد من الدول.

فوائد

قالت سـعاد أبـو حـارب مديرة مدرسة دبي الوطنية فرع البرشاء، إن المـدارس بـدأت تلتفـت إلى القـراءة، وتفعّلها نظراً لما لها من فوائد رئيسـية منهـا التعرف على الثقافات والعلوم المختلفة، وهي مصدر للنمو اللغوي للفرد، ومصدر لنمو شخصيته، وتعتبر القراءة من أهـم المهـارات المكتسـبة التي تحقـق النجاح والمتعـة لكل فرد خـلال حياته، وذلك انطلاقا من أن القراءة هي الجزء المكمل لحياتنا الشخصية والعملية.

تحدد مهام ووظائف ومسؤوليات الاختصاصيين

وثيقة معايير مراكز مصادر التعلم في المدارس الحكومية

شريفة موسى: 18 معياراً لتقييم مبادرات القراءة في المدارس

■ شريفة موسى

دبي- البيان

انتهـت وزارة التربية والتعليم من إعداد وثيقـة معاييـر مراكـز مصـادر التعلّم «المكتبـات» فـي المـدارس الحكومية، والتي تحدد أهـداف المكتبات ومهامها وتطرق لها قانون القراءة، حسبما ذكرت شريفة موسى رئيس مشروع القراءة في وزارة التربية والتعليم.

وأوضحت موسـى أن وثيقـة معايير مراكـز مصـادر التعلـم تضم الفلسـفة والأهـداف، وتحديـد مهـام ووظائـف ومسـؤوليات اختصاصي مصادر التعلم، ودور مركـز مصادر التعلـم في العملية التعليميـة، ودليـل اختيـار الكتـب والإجـراءات المنظمة للمعارض، ولائحة تنظيم مراكز مصادر التعلم.

موجّهات

وتفصيلاً؛ كشـفت رئيس مشروع القراءة فـي وزارة التربيـة والتعليـم عن وضع عدة موجهات لتقييم مبـادرات القراءة في المدارس، وتـم اعتماد مجموعة من المبـادرات منها مبـادرة إدراج القراءة ضمن الخطة التشـغيلية للمدارس بهدف إيجـاد جيل قارئ يلبي طموحات القيادة الرشيدة وقادر على قيادة المستقبل.

وعليـه فإن فريق «الإمارات تقرأ» في وزارة التربيـة والتعليـم وضع مجموعة مـن موجهـات العمـل لتفعيـل مبادرة القـراءة من ناحية التخطيـط، والتنفيذ، والتقييـم، ومواءمتهـا بما يتناسـب مع القانون الجديد مع وخلال ساعة القراءة ضمن الجدول الدراسي، وسيتم تخصيص 5 دقائـق لمناقشـة كتاب قـرأه الطالب فـي منزله، تفعيلاً للقـراءة الحرة خارج المدرسة، كما سيتم تشكيل فرق لمتابعة تنفيذ خطط القراءة.

قوة

وقالـت إن مـن الموجّهـات التـي تمّ وضعهـا والتعميم على المدارس بالتقيّد بهـا لتحقيـق النتائج المرجوة تشـكيل فريـق الإمـارات تقرأ في كل مدرسـة علـى أن تعطـى العضويـة الفخريـة لشـخصيات مجتمعة مؤثرة، تشـخيص واقـع القـراءة في المدرسـة والوقوف علـى نقاط القوة والفـرص والتحديات، وقيـاس اتجـاه الطلبـة نحـو القـراءة، وإدراج القراءة ضمن الخطة التشـغيلية للمدرسـة، وتفعيل نشاط القراءة خلال الحصـص الدراسـية. وكذلـك تخصيص أركان مبتكـرة للقـراءة، وإمكانية وضع برنامج قرائي أثناء الإجازات الدراسـية، وإدراج برامـج قرائية للمعلمين وأولياء الأمـور، وتفعيل مراكز مصـادر التعلم، وتكريـم الطلبـة المتميزين فـي برامج القراءة وأيضاً المشـرفين، وتبني برامج تطويرية لتفعيل المبادرة.

وأضافت انه سـيتم قياس أثر البرامج والأنشـطة على الطلبة فـي مايو 2017 للوقوف علـى مدى فعاليـة الخطة من خـلال تطبيق اسـتبانات مركزية لقياس تطور توجه الطلبة نحـو القراء ومتابعة تقدم مستوى الطلبة في مهارات القراءة والبحث والاختبارات الوطنية والدولية.

18 معياراً

وأضافت أن الوزارة وضعت 18 معياراً لتقييم توجهـات القراءة فـي المدارس منهـا شـمولية وتنوع الخطـة من حيث الأهـداف والبرامج والاسـتدامة، ومدى تفعيـل مراكز مصادر التعلم والأنشـطة التـي ترفـع معـدل اسـتعارة الكتـب، تفعيـل مبادرة مكتبة في كل صف، عدد الجوائز والمسـابقات التي شـاركت بها المدرسة في مجال القراءة، نسبة الطلبة المشاركين في تحدي القراءة العربي من مجموع عدد طلبة المدرسة، مدى تفعيل دور أوليـاء الأمور، عدد زيارات معارض الكتـب والمهرجانات الخاصـة بالقراءة، عدد البرامـج التحفيزية، قـراءة الطلبة لبعضهم.

5

مـن أسـاليب التحفيـز علـى القراءة التـي اعتمدتها الوزارة، الإعـلان عـن خمـس جوائـز مبتركـة تسـتهدف المـدارس والطلبة وأوليـاء الأمور، إضافة إلى 10 منافسات هي: ماراثون القراءة، ورادار القراءة، وأوائل المطالعيـن، وابتكـر قصتـك، ورحلة مع كتاب، واقرأ الصورة، ونظم الشـعر الفصيح والنبطي، والمطارحات الشعرية، وسابقة الخـط العربـي، والمناظـرات الطلابية.

فهد المعمري: مكتبات دبي العامة تتحرك في 3 نطاقات مهمة

اعتبـر فهد علي المعمـري مدير إدارة المكتبـات العامـة التابعـة لهيئة دبي للثقافة والفنون، أن قانون القراءة، لافتاً إلـى أنه ينم عـن فكر واعٍ ومسـتنير، وقـال: نجحت الإمارات فـي أن تجعل القراءة واحدة مـن أهم الأولويات في قائمتهـا، حتـى تحققت رؤيـة صاحب السمو الشـيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيـس الدولـة، حفظه اللـه، في جعل 2016 عامـاً للقـراءة، ومتـى ما قامت الدولة على الثقافة والقراءة وتسـلحت بالعلم والمعرفـة، أصبحت قادرة على تخطي التحديات.

وأضـاف المعمري: تحركـت مكتبات دبي العامة فـي 3 نطاقات مهمة، أولها العمـل الجاد علـى تحديث التشـريع الخـاص بمكتبات دبي العامة كما عملنا على اسـتحداث فئات جديدة في بطاقة العضويـة الخاصـة بعضويـة مكتبـات دبي العامة إضافة إلـى أننا تحركنا من خـلال المشـاركات المجتمعية الفاعلة، كمشـاركتنا في معرض الشارقة للكتاب الـذي يعد واحداً من أهم منافذ الثقافة والقراءة، إلى جانب الزيارات الميدانية للمـدارس، وإشـراكها فـي الفعاليـات والأنشطة والبرامج المتنوعة التي تقوم بها مكتبات دبي العامة، وإهداء الكتب للمدارس، وعمل عضويات معها .

■ فهد المعمري

ويرى كثيرون أن الوقت قد حان لتستعيد المكتبات العامة مكانتها، وتصبح وجهة أولى للكثيرين، ومع المبادرات الداعمة للقراءة في الإمارات، لم يعد هذا الأمر صعباً، فها هي اليوم النبع الذي يتهافت عليـه القـراء للنهل من معينـه، والإناء الـذي لا يجف ماؤه أبـداً، كما أنها في ظل الاهتمام بمُنتجها الأساسـي، تتحول تلقائياً إلى بيئـة جاذبة بالخدمات التي تقدمها للقراء، والسـعي الدائم للابتكار والارتقاء والتطوير.

ومـع القانون الوطني للقراءة الذي يعد بادرة حضارية تشـريعية غير مسـبوقة بهدف ترسيخ القراءة، حظيت المكتبات العامـة بأهميـة كبـرى، كونهـا أبـرز المحطـات الداعمة لهـذا القانون الذي سيساهم بالتالي في زيادة ألقها وإعادة القارئ إلى أحضانها.

دبي - دارين شبير

«وطني الإمارات»: تكريس نهج القيادة المحفز للقراءة

أشار ضرار بالهول الفلاسي مدير عام مؤسسة وطني الإمارات، إلى أن المؤسسة تسير على نهج القادة أصحاب السمو حكام الإمارات بما يتعلق بالقراءة، خاصة بعد إعلان العام الحالي عاماً للقراءة، والتوجهات الجادة للحكومة في هذا المجال، والسياسات التي أقرتها، وآخرها القانون الوطني للقراءة الذي أعلن عنه بالأمس صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله.

وقال: الحديث في فوائد وأهمية هذه المبادرة أمر يحتاج لكتاب بأكمله، لما لها من أهداف وغايات نبيلة لم يأت بها أحد في العالم من قبل، لا بهذا المفهوم ولا العمق، ولا المحاور، أو طريقة التطبيق، وهو ما عودنا عليه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، صاحب المبادرات الخلاقة والمبدعة والمتفردة في كافة المجالات، والتي دائماً ما تبقي الإمارات وشعبها في خانة الرقم (1) بلا منازع.

وأكد الفلاسي أن مؤسسة وطني الإمارات أخذت على عاتقها مسؤولية تنفيذ الأوامر السامية لأصحاب السمو منذ بدأ عام القراءة، مبينا أن المؤسسة اتخذت منهجا لها للقراءة يتمثل في تحقيق 3 أهداف ضمن هدف واحد، وهو توزيع ثلاثة من أهم الكتب على أكبر شريحة من المجتمع وخاصة الطلاب، لضمان قراءتهم معاً.

■ ضرار الفلاسي

وأضاف: وزعنا 250 ألف نسخة من دستور الإمارات ومعه رؤية الدولة ووثيقة قيم وسلوكيات المواطن الإماراتي مع علم الإمارات، إذ إننا نؤمن في المؤسسة أن معرفة قانون الدولة ودستورها وحقوق كل مواطن على أرضها وأيضا واجباته، فإننا بذلك نمكنه سياسياً، وهو ما أمر به قبل عدة سنوات وشدد على أهميته صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وأهم ما يمكن به ضمان التمكين السياسي لدى النشء والشباب بشكل عام هو وعيهم بمهامهم وسلوكياتهم وحقوقهم وواجباتهم.

دبي - فادية هاني

في «مركز دبي الدولي» و«كتّاب كافيه» و«بوك منش»

مقاهٍ ومبادرات تجمع ما بين غذاء الروح والعقل

دبي. رشا المالح

لم يعد الكتاب في السنوات الأخيرة محصوراً في تواجده على المكتبات العامة أو الخاصة، بل بدا حاضراً وجزءاً حيوياً في تواجده ضمن المقاهي سواء في الإمارات بصورة عامة أو في دبي تحديداً، ليشكل جزءاً من نبض المجتمع.

والأمثلة عديدة أبرزها تلك المقاهي التي لا تقتصر على تواجد الكتاب، بل تنظم فعاليات معنية بالقراءة والأدب مثل: مقهى «كتّاب كافيه» في مردف أب تاون، ومقهى «بوك مانش» في شارع الوصل. ولا يغيب عن بالنا «مركز دبي الدولي للكتّاب» بمنطقة الشندغة الذي جمع بين الفعاليات الثقافية المعنية بالكتاب والكتّاب والمقهى، كذلك حرص عدد من محال بيع الكتب على تخصيص ركن فيها لمقهى ثقافي، وآخر خاص بالأطفال ومطالعتهم للكتب قبل شرائها، مثل «بوردرز» في مردف سيتي سنتر وغيرها.

الجانب الإيجابي من هذا النوع من المقاهي الأدبية، ان من يزورها يدرك أنها تقدم المكان والجو الأمثل للقراءة حيث ينفرد المرء بصحبة كتابه أو الطلبة مع كتبهم وبحوثهم. مثل هذه الأجواء تشجع الزائر على القراءة كونها تجمع بين الخصوصية، وفي الوقت نفسه تبعد عن روادها الإحساس بالعزلة التي تدفع الكثير من الشباب إلى الإحساس بالملل، كذلك تمدهم بالطاقة والحيوية لوجودهم في بيئة تشجعهم على القراءة لزمن أطول. كذلك تقديم العديد من الخيارات من الكتب في مختلف التخصصات من الأدب إلى تطوير الذات وعلم الاجتماع والتاريخ وغيرها.

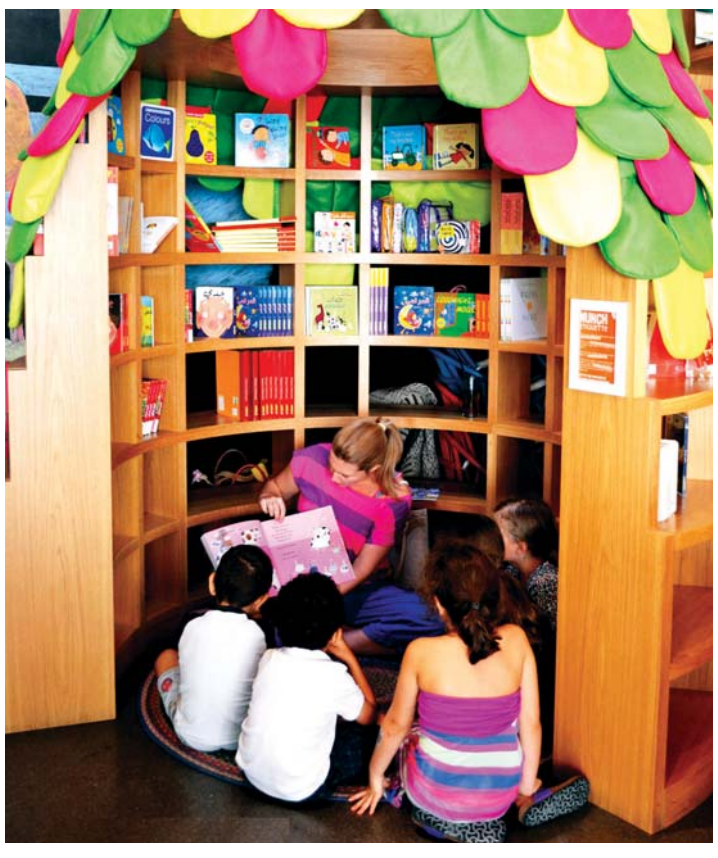

دبي للكتّاب

تعد مبادرة «مؤسسة الإمارات للآداب» عبر «مركز دبي الدولي للكتّاب» عام 2014 والمعني بتوفير منصة للمواهب المعنية بالكتابة سواء على صعيد الأدب أو العلوم الأخرى مكاناً ساحراً يجمع بين المنطقة الأثرية والمقهى وجماليات المكان. ويتميز المركز بأجوائه المثالية لعشاق القراءة، وبتنظيمه لبرامج وورش عمل على مدار العام، إلى جانب الاحتفاليات الأدبية مثل الاحتفاء بذكرى مرور 84 عاماً على وفاة أديب المهجر العالمي جبران خليل جبران في العام الماضي، كذلك مشاركته في العديد من أنشطة وفعاليات مهرجان طيران الإمارات للآداب، إلى جانب استضافته لكتاب عالميين ومستشرقين مترجمين للأدب العربي وجلسات حوار معهم مثل المستشرق تيم ماكنتوش المقيم في اليمن الذي أقام ورشتين في الترجمة.

كتب مستعملة

يتوفر في دبي العديد من المكتبات المعنية ببيع الكتب المستعملة بأسعار زهيدة وإن كانت لا تزال مقتصرة على الكتب باللغة الإنجليزية مثل «مؤسسة دار النشر التجارية» في جميرا بلازا، ومكتبة «كوفي أن بين» في مركز «إيس هاردوير» وغيرها.

كُتاب كافيه

مقهى «كتاب كافيه» أسس عام 2013، فأصبح في زمن قياسي منصة تفاعلية للمثقفين وطالبي العلم، ففي اليوم الواحد نجد عدداً من الأنشطة في أجنحة المقهى بين الصالون الأدبي الذي يستضيف أحد الكتاب، وبين نادي الكتاب الذي يناقش أعضاؤه أحد الكتب التي قرأوها إلى جانب الطلبة ورواد المقهى مع كتبهم. وبات لأنشطة المقهى رواده المتابعون لمختلف الفعاليات المعنية بالقراءة، بما فيها الاحتفالات الخاصة بتوقيع الكتّاب لأعمالهم والحديث مع قرائهم. كما لا ننسى مساهمتهم في تحدي القراءة بداية العام الجاري من خلال مبادرتهم «مهرجان كتّاب للقراءة» الذي استمر لمدة أربعة ايام والمعني بالكتب المستعملة والجديدة وزيارة طلبة المدارس له. أما مقهى «بوك منش» الذي افتتح في العام نفسه فأصبح له فرع ثان هذا العام في منطقة الخليج التجاري، وله رواد دائمون من الشعراء والكتّاب، والذين يشاركون في العديد من الأنشطة الثقافية في المهرجانات الأدبية إلى اللقاءات الأدبية وجلسات الحوار.

موظفون: القراءة التخصصية بالمؤسسات تعزز الابتكار

دبي - أحمد يحيى

أكد موظفون أن إطلاق القانون الوطني للقراءة جاء بمثابة تكريس لمبادرات الابتكار والتميز، وتشكل دافعاً للمشاريع الإبداعية، وتحفيزاً للأفكار، مشيرين إلى أن القانون سيشجع المؤسسات على توفير المعارف والكتب التي يصعب على الأفراد اقتناءها.وأوضحت شيخة المطوع اختصاصية اجتماعية في مركز دبا الفجيرة للمعاقين أن إطلاق القانون الوطني للقراءة، يأتي تكريساً للمبادرات المستمرة التي استهدف تعزيز القراءة المجتمعية، مشيرة إلى اهتمامها بأحد بنود القانون، والقاضي بتشجيع القراءة التخصصية للموظفين خلال ساعات العمل الرسمية، إذ إن هذا الاتجاه من شأنه دفع الموظفين للابتكار والتميز في مجالات تخصصهم، حيث إن كثيرا من الموظفين وخاصة منهم الذين لديهم أفكار ومشاريع إبداعية، سيستفيدون كثيرا من ذلك، كون القراءة التخصصية هي أحد المفاتيح نحو زيادة الحصيلة المعرفية للموظفين.

وأشارت إلى أنهم بالمركز جعلوا من القراءة عادة أسبوعية بين الموظفين، حيث يتشاركون بتبادل الكتب المتميزة، فضلا عن تخصيص جلسة كل 3 أسابيع للاطلاع على المعلومات الجديدة التي استفادوا منها سواء في مجال التخصص أو المعارف العامة، وأن هذه الجلسات أفرزت كثيرا من الايجابيات التي تترسخ كل يوم من خلال علاقة صحية ومتميزة داخل بيئة العمل، فضلا عن استفادة الجهة التي يعملون بها من زيادة المعلومات والقدرات للموظفين، وتابعت أن جهة عملها يوجد بها مكتبة ثرية بالكتب المشتملة على كل المعارف.

■ محمد إبراهيم

■ شيخة المطوع

■ حسين عبدالله

تحفيز

أوضح محمد إبراهيم أن القانون سيحفز كل قطاعات الدولة على وجودها بقوة في هذا السياق المعرفي وتوفير مخصصات لإيجاد مكتبات متميزة بمقراتها، وأن ذلك سيجعل هناك متابعة من الجمعيات والجهات التي تعزز المنفعة العامة، للمؤسسات والاطلاع على خطواتها لتعزيز هذا البند في القانون، ما سيوجد منافسة ونشاطا معرفيا مجتمعيا.

أسلوب حياة

من جانبه، ذكر محمد إبراهيم موظف ومتطوع أن القانون يعزز ثقافة القراءة في الإمارات، ويجعلها أسلوب حياة، وأن إلزام المؤسسات بتخصيص وقت معين للقراءة لموظفيها إنما يأتي تشجيعا على الابتكار والابداع كل في تخصصه، وأن هذا القانون سيشجع المؤسسات على توفير كافة المعارف وأمهات الكتب التي قد يتعذر على الافراد العاديين الحصول عليها، وبذلك فإن إيجاد بيئة مشجعة للقراءة أصبح أمراً متوفراً ومواتياً للجميع، فضلا عن أن ذلك يشجع الموظفين على الارتقاء بثقافتهم، ما ينعكس إيجابا على تطور العمل والانتاجية، وهو الهدف الذي تسعى اليه الدولة لتصبح الإمارات مثالا ناصعا لمجتمعات المعرفة.

مرحلة متقدمة

من جهته، ذكر حسين عبدالله موظف حكومي، أن الدولة بإصدار القانون الوطني للقراءة دخلت مرحلة جديدة ومتقدمة في تاريخ الثقافة الإماراتية، لأنه يكرس لمرحلة معرفية تشترك فيها أطياف وشرائح المجتمع كافة، وأن القانون يعكس الرؤية الثاقبة للقادة باستشراف جيد للمستقبل الذي لا مكان فيه لغير المبتكرين والمبدعين، كما أنه يدلل على ان الامارات أدركت في وقت مبكر التحديات المستقبلية وبالتالي تجهيز و تأهيل العنصر البشري، الذي طالما أكد القادة على أنه أعز ما تملك الامارات من ثروات.

مدير كليات التقنية: القانون تتويج لمسيرة بناء أجيال مبدعة

أبوظبي - البيان

عبر الدكتور عبداللطيف الشامسي مدير مجمع كليات التقنية العليا، عن فخره بإصدار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، أول قانون للقراءة في المنطقة، والذي يضع أسسا تشريعية وتنفيذية حكومية لترسيخ القراءة.

وأكد أن هذا القانون يعد تتويجا لجهود القيادة الرشيدة ومبادراتها الحكيمة لتعزيز القراءة في المجتمع، وانعكاسا للرؤى الوطنية التي تستشرف المستقبل وتؤمن بأهمية بناء أجيال متعلمة ومثقفة تعي أهمية امتلاك وإنتاج المعرفة كثروة حقيقية للمستقبل ولبناء اقتصاد معرفي.

وذكر الشامسي في تصريح له أن هذا القانون مبادرة وطنية عظيمة ومتكاملة تخاطب مختلف شرائح ومؤسسات المجتمع وتركز على مؤسسات التعليم عامة والمدارس خاصة، لأن القراءة كعادة يجب أن ترسخ منذ الطفولة والصغر لتنمو العلاقة الوطيدة بين الإنسان والكتاب مبكراً وتصبح جزءا من شخصيته ويومياته، مما يعزز بلورة هذه الشخصية الإنسانية والارتقاء بها فكريا وسلوكيا وجعلها أكثر قدرة على التواصل والتفاعل الحضاري.

وأضاف أن قانون القراءة يعكس إدراك قيادة الدولة الرشيدة لواقع أزمة القراءة في العالم العربي، والتي أكدتها العديد من الدراسات والتقارير بالإضافة الى طبيعة ما تعيشه المنطقة العربية في هذه الأيام من مشكلات وأزمات، وأن القراءة والمعرفة هي التي ستقود الى إحداث التطوير والتغير الإيجابي وتدفع الشباب اليوم للمشاركة في البناء والتعمير من منطلق الوعي بمسؤولياتهم تجاه أوطانهم والقدرة على التفكير الصحيح والبناء بما يعود بالنفع على المنطقة ككل.

■ عبداللطيف الشامسي

وأشار إلى أن الكثير من المبادرات الوطنية سعت من خلالها الدولة لدعم القراءة محليا وعلى مستوى المنطقة، ومنها تحدي القراءة العربي والنجاح الكبير الذي حققه بمشاركة أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون طالب وطالبة، مما يؤكد أن أجيال اليوم بحاجة دائما لمن يشجعها ويدعمها ويمنحها الأمل في الغد.. واعتبر أنه من الضروري الالتفات الى طبيعة جيل اليوم عند تشجيعهم على القراءة.

GENERAL MANAGER JOB VACANCY

A well Established Interior - Exterior Design Company in Dubai Urgently requires
a GENERAL MANAGER
With minimum 15 years of solid experience in designing and manufacturing of exterior and interior for palaces, hotels, villas and other facilities.
Bachelor's Degree related to Business, fluent written and spoken English and Arabic is a MUST

Applicants may send their CVs to:
"gmdesign.manufacture@gmail.com"

RFP FOR CONSULTING SERVICES

Etihad ES are pleased to announce the start of the open tender for the "Measurement & Verification Services for The Energy Performance Contracting".

If your organization is interested in participating in this tender, please download the Request of Proposal copy from
http://www.etihadesco.ae/tenders/

Intention to bid from interested bidders should be received by November 5, 2016 at
Etihad.tenders@etihadesco.com

دولة الإمارات العربية المتحدة
وزارة الإقتصاد
إدارة العلامات التجارية

تسجيل بيانات العلامة التجارية

تعلن إدارة العلامات التجارية عن تقدم وكيل التسجيل / المالك: شركة تطوير مجمع دبي للإستثمار ذ م م
طلب لتسجيل بيانات العلامة التجارية: DIP DUBAI INVESTMENTS PARK

المودعة بالرقم: 258890 بتاريخ: 2016/08/24
بيانات الأولوية: 076582 AE 2006/01/03
بإسم: شركة تطوير مجمع دبي للإستثمار ذ م م
وعنوانه: مكتب 3 ملك مجمع دبي للإستثمار، جبل علي، هاتف: 048851007، فاكس: 048122100،
صندوق البريد: 28171، البريد الإلكتروني: najat@dubaiinvestments.com، دبي

صورة العلامة

DIP
DUBAI INVESTMENTS PARK

وذلك لتمييز السلع أو الخدمات الواقعة بالفئة: 36 التأمين، الشؤون التمويلية، الشؤون المالية، والشؤون العقارية.

وصف العلامة: عبارة عن الأحرف (DIP) باللاتينية بالألوان الأخضر والأصفر والأزرق كتب أدناها وبخط صغير الحجم العبارة (DUBAI INVESTMENTS PARK) باللاتينية باللون الأسود.

الاشتراطات: الحماية للعلامة في مجملها والتنازل عن الكلمات Dubai, Investments كل على حدة في الوضع العادي.

فعلى من لديه إعتراض على ذلك أن يتقدم به مكتوباً لإدارة العلامات التجارية في وزارة الإقتصاد أو إرساله بالبريد المسجل، وذلك خلال 30 يوماً من تاريخ إصدار هذا الإعلان.